مفهوم التدقيق:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عملية التدقيق على أنها:" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

وفقا لمعهد التدقيق الداخلي تعرف عملية التدقيق على أنه:" نشاط مستقل وموضوعي يعطي المنظمة تأكيدا على درجة من السيطرة على عملياتها، ويجلب لها النصيحة للارتقاء بها، ويساعد على خلق القيمة المضافة. وهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم، عن طريق أسلوب نظامي ومنهجي مبني على عمليات إدارة المخاطر والضوابط، وحوكمة الشركات، وتقديم مقترح ات لتعزيز كفاءتها.

كما يعرفه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على أنه" عملية يعبر فيها الممارس عن استنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين عدا عن الطرف المسؤول عن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع على أساس مجموعة من المقاييس".

كما يعرف BENYAMINE Paul التدقيق على أنه" :الفحص الذي يقوم به مهني مستقل ذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية الشركة في تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذا بعين الاعتبار القوانين.

كما يعرف كذلك بأنه:" عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أهم خصائص عملية التدقيق والمتمثلة في:

أن عملية التدقيق عملية منظمة: أي تتم على أسس ومبادئ علمية مخططة.

تجميع الأدلة الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية.

تتم عملية التدقيق بواسطة شخص مؤهل ومستقل.

المعلومات الكمية والمعايير المحددة: أي أن المعلومات قد تأخذ عدة أشكال مثل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والوقت المستنفذ وعدد الشكاوى ...، أما المعايير المحددة فتعني عدم اقتصاره على التدقيق المالي بل يمكن أن تتعدى إلى المبادئ المحاسبية أو القوانين واللوائح.

الوحدة الاقتصادية: والتي تعني الوحدة الاقتصادية المراد تدقيقها.

تبليغ المهتمين بشؤون الوحدة بنتيجة التدقيق (تقرير التدقيق).

ومن خلال التعاريف المختلفة للتدقيق، يمكن ملاحظة أنها تشمل النقاط الرئيسية التالية:

-**التدقيق عملية منظمة** :ينفذ التدقيق في عدة مراحل متتابعة بشكل منطقي من خلال وضع برنامج تدقيق يحدد الخطوات التي يتبعها التدقيق لتنفيذ مهمته.

-**الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي** :ويعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق، وفي سبيل القيام بذلك يتعين على المدقق الاحتفاظ باتجاه ذهني موضوعي غير متحيز.

-**معايير متعارف عليها** :هي مجموعة القواعد الموضوعة التي يستخدمها المدقق كأداة للتقييم وإصدار الحكم الشخصي مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

-**إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية** :ضرورة إعداد المدقق بعد الانتهاء من مهمته لتقرير مكتوب يتضمن نتائج فحصه وتبليغ ما فيه للأطراف المعنية بعملية التدقيق.

ثالثا: أهداف عملية التدقيق:

مما سبق يمكن تحديد أهداف المؤسسة من خلال عملية التدقيق من خلال تبويبها كما يلي:

1 -**الأهداف التقليدية:** تنقسم الأهداف التقليدية إلى نوعين هما:

أ -**الاهداف الرئيسية:**

- التحقق من ان جميع المعلومات المالية قد أثبتت طبقا للقواعد المحاسبية السليمة بهدف التأكد من صحة ودقة البيانات المالية.
- إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية و مدى الاعتماد عليها.
- التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء

– مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

ب الأهداف الثانوية

– اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية

– تقليل أو منع احتمالات ارتكاب الغش والتزوير والاخطاء وذلك عن طريق أنظمة المراقبة الداخلية

– استناد إدارة المنشاة على الحسابات المدققة والتي تعتمد عليها عند اتخاذ قراراتها كالبنوك وحملة الأسهم والدائنين وغيرهم.

2 **الأهداف المطورة:** والتي من أهمها:

–مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم

–تقويم النتائج بالنسبة لما كان مستهدفا

–تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة بمحو الاسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع

–تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

رابعا: الفرق بين المحاسبة والتدقيق

لبيان الفرق بين المحاسبة والتدقيق يتضح أن المحاسبة هي " مجموعة من النظريات والمبادئ التي تتعلق بتسجيل العمليات المالية وتبويبها وتقريرها" بهدف تحديد نتائج أعمال المشروع أو المنشاة، بينما التدقيق كما سبق ذكره فهو فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات بقصد إبداء رأي فني محايد...

ومن هذا يتضح أن مهمة المدقق تبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله، كما يتضح أن علم المحاسبة يختلف بطبيعته عن علم التدقيق، فالمحاسبة علم إنشائي يبدأ بعدد كبير من العمليات وينتهي في تقرير يمثل خلاصة تتمثل في نتائج أعمال هذه العمليات والمركز المالي عندئذ، بينما التدقيق علم تحليلي يبدأ عادة بالبيانات المالية، وللتحقق من صحتها يعود المدقق إلى البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات حتى يبدي رأيه الفني المحايد في هذه القوائم المالية محل التدقيق. وقد انعكس ذلك على مهمة كل من المحاسب والمدقق، فالمحاسب موظف بالمنشأة مهمته تسجيل البيانات وعرض النتائج في صورة معينة، بينما المدقق شخص مستقل لا تربطه بالمنشأة رابطة التبعية، وإنما هو خبير مهني محايد.

إن الهدف الرئيس لعملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة القوائم المالية وسلامتها ومدى تعبيرها عن المركز المالي، ويوضح الجدول المالي أهم الفروق بين المحاسبة والتدقيق.

الجدول رقم 01: الفرق بيني المحاسبة والتدقيق

المحاسبة	التدقيق
1- مجموعة من المبادئ والنظريات التي تتعلق بتسجيل العمليات المالية وتبويبها 2- الهدف من المحاسبة هو تحديد نتائج أعمال المشروع 3- المحاسبة علم إنشائي 4- المحاسب موظف تابع للمنشاة	1- هي فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر 2- الهدف من التدقيق هو إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة البيانات المالية وسلامتها 3- التدقيق علم تحليلي 4- المدقق شخص مستقل عن المنشأة

المصدر: عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الجزء الاول، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص18.

خامسا: أنواع عمليات التدقيق

على الرغم من تغير طبيعة التدقيق من مهمة لأخرى، إلا أن المتأمل للتدقيق يستنتج إمكانية تبويبه من عدة زوايا، ويمكن بيان ذلك كالتالي:

1- **أنواع التدقيق من حيث الشخص القائم بالتدقيق:** يتضمن التدقيق من حيث طبيعة الشخص القائم بها إلى نوعين هما:

- **تدقيق داخلي:** يشير التدقيق الداخلي إلى التدقيق الذي يتم بمعرفة موظف أو موظفين من داخل المنشأة يخضعون لها ماليا وإداريا، ويطلق على الموظف القائم بذلك مصطلح المدقق الداخلي.
- **تدقيق خارجي:** يشير التدقيق الخارجي إلى التدقيق الذي يتم بمعرفة مدقق خارجي ليس موظف بالمنشأة ومن ثم لا يخضع لها ماليا أو إداريا، لذا فإن المدقق الخارجي من المفروض أن يكون أكثر حيادا من المدقق الداخلي.

2- **أنواع التدقيق من حيث الالتزام بها:** يقسم التدقيق من حيث الالزام التشريعي له إلى نوعين هما:

- **التدقيق الالزامي:** يقصد بالتدقيق الالزامي التدقيق الإجباري التي تلتزم المنشأة بالقيام به وذلك بحكم القانون، مثل تدقيق محافظ الحسابات الذي تلزم به الشركات الجزائرية.

- **التدقيق الاختياري:** يشير التدقيق الاختياري إلى التدقيق الذي يتم بمحض إرادة أصحاب المنشاة او إدارتها دون أن يوجد إلزام قانوني بذلك، ومن أمثلة ذلك التدقيق الخارجي للمنشآت الفردية وشركات الاشخاص

3 أنواع التدقيق من حيث طبيعة العمل محل التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من حيث طبيعة الاعمال الخاضعة للتدقيق إلى خمسة أنواع هي:

– التدقيق المالي والمحاسبي: يشير هذا النوع إلى التدقيق الذي يتم على دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة والقوائم المالية المعدة بمعرفتها للتاكد من السلامة المالية والمحاسبية لها، فهي تدقيق لجميع مراحل الدورة المحاسبية، ويهدف هذا التدقيق إلى إبداء الرأي عن مدى مصداقية القوائم المالية المنشورة.

– التدقيق الإداري: يشير التدقيق الإداري إلى التدقيق الذي يتم لمعرفة مدى كفاءة وفعالية الإدارة في أداء وظائفها المختلفة، ومعرفة مدى قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لها.

– مراجعة الالتزام: يشير هذا النوع من التدقيق إلى التدقيق الذي يتم من أجل التعرف على مدى التزام المنشآت بالتشريعات المختلفة المنظمة لأعمالها من قوانين ولوائح وتعليمات وقرارات.

– التدقيق الاجتماعي: يشير التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق مدى التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها، ومدى مساهمتها في خدمة المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده.

– التدقيق البيئي: يشير التدقيق البيئي إلى تدقيق مدى التزام المنشأة بقوانين حماية البيئة والتي تهدف إلى عدم الإضرار بها

4 أنواع التدقيق من حيث نطاق التدقيق: يقسم التدقيق من حيث نطاق العمليات الخاضعة للتدقيق إلى نوعين:

– التدقيق الكلي: يقصد بالتدقيق الكلي أو الكامل ذلك التدقيق الذي يهدف إلى إبداء رأي كامل عن جميع أعمال المنشأة، وذلك بصرف النظر عن كمية العمليات التي تم تدقيقها.

– التدقيق الجزئي: يشير هذا النوع من التدقيق إلى التدقيق الذي لا يتضمن جميع أعمال وأنشطة المنشأة أو جميع عناصر المركز المالي، بل تقتصر فقط على نشاط أو عملية أو مجال أو عنصر معين، ومن ثم فإن الرأي الذي يبديه المدقق يمثل رأيه فيما تم تدقيقه فقط، ولا يمكن أن يكون رأي عام للمنشأة ككل.

5 أنواع التدقيق من حيث توقيت أداء التدقيق: يقسم التدقيق من حيث الوقت الذي تنفذ فيه إلى نوعين هما:

– **التدقيق النهائي:** يشير إلى التدقيق الذي يبدأه المدقق بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية، وانتهاء السنة المالية، فالتدقيق النهائي بذلك يبدأ بعد إجراء جميع التسويات الجردية وإعداد قيود الإقفال والانتهاء من تصوير القوائم المالية.

– **التدقيق المستمر:** هو التدقيق الذي يبدأه المدقق مع بداية السنة المالية، وقد يستمر حتى بعد نهايتها، ويستمر هذا التدقيق على فترات دورية، وبشكل مستمر ومنتظم.

6 **أنواع التدقيق من حيث كمية العمليات التي تخضع للتدقيق:** يمكن تقسيم التدقيق من حيث عدد العمليات التي تخضع للتدقيق (عينة التدقيق) مقارنة بإجمالي عدد العمليات التي قامت بها المنشأة الخاضعة للتدقيق إلى نوعين:

– **التدقيق الاختباري:** يشير إلى التدقيق الذي يتم على جزء فقط من إجمالي العمليات المطلوب إبداء رأي بشأنها

– **التدقيق التفصيلي الشامل:** يقصد به ذلك التدقيق الذي يتم على جميع عمليات المنشأة ، فهو تدقيق يتضمن المستندات والدفاتر والسجلات وجميع عناصر القوائم المالية

7 **أنواع التدقيق من حيث طبيعة المنشاة الخاضعة للتدقيق:** يتضمن التدقيق من حيث طبيعة القطاع أو المنشأة التي تخضع للتدقيق إلى نوعين هما:

– **تدقيق القطاع الخاص:** يقصد به التدقيق الذي يتم لمنشآت القطاع الخاص، والتي تقوم بها مكاتب المحاسبة والتدقيق الخاصة التي تزاول المهنة من خلال مدققين خارجيين يعملون بشكل حر.

– **تدقيق القطاع الحكومي:** يقصد به التدقيق الذي يتم على المنشآت الحكومية والشركات التابعة لها وشركات القطاع العام، ويؤدى التدقيق الحكومي بمعرفة مدقق الجهاز المركزي للمحاسبات

سادسا: الحاجة إلى التدقيق:

ظهرت العديد من المؤثرات التي أدت إلى ضرورة اللجوء إلى التدقيق ولعل أهمها:

– **الحاجة إلى توصيل معلومات محاسبية مدققة:** عبر 160 سنة الأخيرة نمت تنظيمات الأعمال لحد كبير من مجرد المنشآت التي يتم تشغيلها عن طريق مالكها التي تستخدم بضعة أعضاء من العائليين إلى الكثير من شركات متعددة الجنسيات يعمل بها الآلاف من العاملين، مثل ذلك النمو جعل من الممكن أن يتم عمل قنوات لانتقال الموارد المالية من الآلاف من المستثمرين الصغيرين الآخرين من خلال الأسواق المالية ومؤسسات مانحي الائتمان إلى تلك الشركات المتزايدة. وبينما نمت الشركات في حجمها فإن إدارتها قد عبرت من مرحلة الملاك المساهمين إلى مجموعات صغيرة من المدراء المهنيين، ولذلك فإن نمو الشركة قد تم مصاحبته بانفصال متزايد لمصالح الملكية عن وظائف

الإدارة، ونتيجة لذلك فقد نشأت الحاجة لمديري الشركة للتقرير الجوانب المالية لأنشطة وأعمال الشركة إلى ملاك التنظيم والموردين الآخرين للأموال.

إن هؤلاء الذين يتلقون تلك التقارير (القوائم المالية الخارجية) يحتاجون إلى التأكد من أن تلك القوائم يمكن الاعتماد عليها. ولذلك فهم يرغبون في أن يكون لديهم معلومات تم تدقيقها واختبارها. ولقد نشأت مهنة التدقيق الخارجي استجابة وتلبية للحاجة إلى الفحص الحيادي للمعلومات المالية، ولتقديم تلك الخدمة يسعى المدقق بشكل موضوعي إلى جمع أدلة إثبات تتعلق بتأكيدات عن الأحداث والتصرفات الاقتصادية.

– **الحاجة إلى حتمية الفحص الحيادي لعملية توصيل المعلومات المالية:** ويظهر مدلولها من خلا العناصر التالية:

✓ **تعارض المصالح:** يتم إعداد القوائم المالية للشركة عن طريق مدرائها، وهؤلاء المدراء يقومون بالتقرير بصفة أساسية عن أدائهم ويريد مستخدمو القوائم المالية أن تعرض تلك القوائم الأداء المالي والموقف المالي والتدفقات النقدية للشركة بدقة ما أمكن، ومع ذلك فهم يدركون أن المدراء قد يتحيزون عند إعداد تقريرهم بحيث يجعلونها تعكس إداراتهم عن أمور الشركة بشكل يسير لصالحهم، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه حتى يطمئن مستخدموا البيانات المالية لتلك المعلومات ومدى صدقها واتساقها، يجب أن تخضع تلك المعلومات للمراجعة والتدقيق الخارجي.

✓ **عواقب الخطأ:** إذا ما بنى مستخدموا القوائم المالية الخارجية للشركة قراراتهم على معلومات غير قابلة للاعتماد فإنهم قد يعانون من خسارة مالية خطيرة نتيجة لذلك، ويشار إلى ذلك بمخاطر المعلومات التي تعكس عدم دقة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وبناءا على ما سبق تظهر أهمية تدقيق المعلومات المالية من أجل التحقق من صحة المعلومات المالية ومن هنا يتعين تخفيض المخاطر عن طريق إخضاع القوائم المالية للمنشاة إلى إجراءات تدقيق عن طريق مدقق خارجي حيادي عن المنشأة يقوم بالتصديق على عدالة عرض القوائم المالية.

✓ **التباعد:** بوجه عام نتيجة للعوامل القانونية والمادية والاقتصادية فإن مستخدمي القوائم المالية الخارجيين لن يكونوا قادرين على التحقق بأنفسهم من إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، ونتيجة لطبيعة هذه العوامل التي تمنع هؤلاء المستخدمين من فحص المعلومات المالية الخارجية من فحص المعلومات المقدمة عن طريق مديري الشركة شخصيا، لذلك يتعين أن يقوم أحد الأطراف المستقلة وهو المدقق الخارجي.

✓ **التعقيد:** كلما تزايد حجم الشركات وكلما نما حجم أعمالها، وتعددت العمليات والصفقات المالية فضلا عن تعقد المعاملات الاقتصادية والنظم المحاسبية التي تتعامل معها وتقوم بتشغيلها ولا سيما في السنوات الأخيرة ونتيجة لتلك التغيرات فإنه من المحتمل تماما أن تتغلغل داخل البيانات المحاسبية والقوائم المالية فضلا عن زيادة احتمال التسجيل

غير الصحيح في الدفاتر والسجلات، لذلك فإن هناك حاجة متزايدة لأن يتم فحص القوائم المالية عن طريق مدقق خارجي مستقل مؤهل لديه الكفاءة والخبرة الضرورية لفهم أعمال المنشأة ومعاملاتها المحاسبية

-**الطلب على التدقيق لتخفيض مخاطر المعلومات:** يمكن توضيح مدى أهمية الطلب الاقتصادي على التدقيق من خلال تصور قرار البنك بمنح قرض لأحد منشآت الأعمال والذي يجب أن يتم اتخاذه بناءا على عدة عوامل مثل العلاقات والخبرة المالية الماضية والأحوال المالية للمنشأة كما تعكسها القوائم المالية، ولا شك ان التدقيق يؤثر على مخاطر المعلومات بشكل جوهري فإذا تمت إجراءات التدقيق على القوائم المالية للمنشأة بشكل يتسم بالجودة فإنه يمكن للبنك تخفيض معدل الفائدة الاجمالي على القرض ويمكن للمنشأة الحصول على القرض عند تكلفة معقولة. وتعتبر أفضل وسيلة متعارف عليها بين مستخدمي المعلومات المالية هي تكاليف مدقق خارجي حيادي يقوم بتدقيق القوائم المالية، وفي تلك الحالة يتم استخدام المعلومات المدققة في اتخاذ القرار بافتراض أنها تتسم بالاكتمال والدقة وتوفيرها في الوقت المناسب.

سابعا: العوامل المؤثرة في عملية التدقيق:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية عملية التدقيق، وتنقسم هذه العوامل إلى ما يلي:

- **العوامل التنظيمية:** والمتمثلة في التخطيط للعملية التدقيقية وتحديد إجراءات العمل التدقيقي وتحديد حجم العمل التدقيقي، ومن ثم تحديد الوقت اللازم لاتمام العملية التدقيقية ومهارة المدقق في تحديد نقطة البداية بالعمل وكيفية انهاءه.

- **العوامل السلوكية الواجب أن تتوفر في المدقق:** والمتمثلة في أن يتمتع المدقق بدرجة عالية من الأمانة والإستقلالية وأن يكون متعاونا ومتكاتفا مع أعضاء فريقه التدقيقي وأن يكون صاحب مقدرة ذهنية عالية ومتفتحة وأن يحرص مع الإدارة على توفير عوامل الجودة في العمل التدقيقي.

- **العوامل الشخصية الواجب توافرها في المدقق:** مثل أن يكون ذو خبرة عملية، وأن لديه من التحصيل العلمي ما يؤهله لممارسة المهنة وأن يكون حريصا على مشاركته في الدورات التدريبية الخاصة بمهنة التدقيق.

- **مجموعة من الأساسيات العلمية لمهنة التدقيق:** مثل الالتزام بتطبيق المبادئ المقبولة قبولا عاما وبالأخص تطبيق مبدأ الموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وكيفية إعداد التقارير والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في النشاط المهني وكيفية الاعتماد على النظام الرقابي الداخلي وقابلية اكتشاف الغش والتلاعب.

ثامنا: حدود عملية التدقيق

رغم أهمية وفائدة التدقيق لجميع الاطراف وفئات المستخدمين إلا أن له حدودا وقيودا تحد من قدرته على توفير تأكيد مطلق باكتشاف جميع حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية للمنشاة محل التدقيق، ويكون المناسب في ظل هذه القيود توفير تأكيد معقول، ومن أهم القيود:

- قيود تتعلق باستخدام أسلوب العينات
- قيود تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية وإمكانية اختراقها من خلال التواطؤ المنظم أو انخفاض فعاليتها نتيجة السهو البشري أو سوء فهم التعليمات
- قيود تنتج عن استخدام الحكم والتقدير الشخصي في معظم مجالات التدقيق مثل تقييم الاختيار بين البدائل المحاسبية وطرق تطبيقها، تجميع وتفسير أدلة الإثبات الكافية والمقنعة، تقييم التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة.

قيود الوقت والتكلفة اللازمة لأداء عملية التدقيق